

قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/ ١ / ٢٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق

التأمين الخاص للعاملين بشركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد الموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩١ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية برقم (٣٧٠).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٣/٢٧ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصنيفاتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠.

بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٣ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/١/١٠.



قـــــــــــــــــد

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (٧/٣) من الباب الأول (بيانات عامة)

من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والمواد (٨، ٩، ١٣ مكرر) من الباب الثالث (المزايا بالنظام الأساسي) النصوص التالية:-

الباب الأول: (بيانات عامة)

مادة (٣):-

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :-

٧- أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجر المرفقة بالائحة التوظيف بالجهة فسي ٢٠٠٩/١/١ ويثبت هذا الأجر اعتباراً من ذلك التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائتمارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثاني: (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥):- تتكون الاشتراكات مما يلي :-

- ١- اشتراكات الأعضاء الشهرية بواقع ٩% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٧/٣) .
- ٢- اشتراك سنوي بواقع ٤٢ يوم من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٧/٣) وتسدد من وعاء العمولة والحوافز ومكافأة الإنتاج المستحقة للأعضاء وفي حالة عدم كفاية البند يخصم الفرق من الأجر الشهرية .

الباب الثالث: (المزايا):-

مادة (٨):-

في حالة انتهاء الخدمة ببلوغ سن التقاعد القانونية أو العجز الكلي المستديم :-
يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تتراوح بين اثني عشر شهراً وتسعة وأربعين شهراً من متوسط أجر الاشتراك للسنة الأخيرة من الخدمة وفقاً لمدة العضوية وفقاً للجدول الآتي :-

الميزة	مدة العضوية
١٢ شهر	سنة واحدة
١٣ شهر	سنتين
١٤ شهر	٣ سنوات
١٥ شهر	٤ سنوات
١٦ شهر	٥ سنوات
١٧ شهر	٦ سنوات
١٨ شهر	٧ سنوات



٤٦٠٧٦

١٩ شهر	٨ سنوات
٢٠ شهر	٩ سنوات
٢١ شهر	١٠ سنوات
٢٢ شهر	١١ سنة
٢٣ شهر	١٢ سنة
٢٤ شهر	١٣ سنة
٢٥ شهر	١٤ سنة
٢٦ شهر	١٥ سنة
٢٧ شهر	١٦ سنة
٢٨ شهر	١٧ سنة
٢٩ شهر	١٨ سنة
٣٠ شهر	١٩ سنة
٣١ شهر	٢٠ سنة
٣٢ شهر	٢١ سنة
٣٣ شهر	٢٢ سنة
٣٤ شهر	٢٣ سنة
٣٥ شهر	٢٤ سنة
٣٦ شهر	٢٥ سنة
٣٧ شهر	٢٦ سنة
٣٨ شهر	٢٧ سنة
٣٩ شهر	٢٨ سنة
٤٠ شهر	٢٩ سنة
٤١ شهر	٣٠ سنة
٤٢ شهر	٣١ سنة
٤٣ شهر	٣٢ سنة
٤٤ شهر	٣٣ سنة
٤٥ شهر	٣٤ سنة
٤٦ شهر	٣٥ سنة
٤٧ شهر	٣٦ سنة



٤٨ شهر	٣٧ سنة
٤٩ شهر	٣٨ سنة فأكثر

مادة (٩) :

في حالة انتهاء الخدمة بسبب وفاة العضو قبل بلوغ سن التقاعد القانونية :-
يؤدي الصندوق لورثة العضو (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية تتراوح بين
خمس عشرة شهراً واثنان وخمسون شهراً من متوسط أجر الاشتراك للسنة الأخيرة من الخدمة
وفقاً لمدة العضوية وفقاً للجدول الآتي :-

الميزة	مدة العضوية
١٥ شهر	سنة واحدة
١٦ شهر	سنتين
١٧ شهر	٣ سنوات
١٨ شهر	٤ سنوات
١٩ شهر	٥ سنوات
٢٠ شهر	٦ سنوات
٢١ شهر	٧ سنوات
٢٢ شهر	٨ سنوات
٢٣ شهر	٩ سنوات
٢٤ شهر	١٠ سنوات
٢٥ شهر	١١ سنة
٢٦ شهر	١٢ سنة
٢٧ شهر	١٣ سنة
٢٨ شهر	١٤ سنة
٢٩ شهر	١٥ سنة
٣٠ شهر	١٦ سنة
٣١ شهر	١٧ سنة
٣٢ شهر	١٨ سنة
٣٣ شهر	١٩ سنة
٣٤ شهر	٢٠ سنة
٣٥ شهر	٢١ سنة



٢٢ سنة	٣٦ شهر
٢٣ سنة	٣٧ شهر
٢٤ سنة	٣٨ شهر
٢٥ سنة	٣٩ شهر
٢٦ سنة	٤٠ شهر
٢٧ سنة	٤١ شهر
٢٨ سنة	٤٢ شهر
٢٩ سنة	٤٣ شهر
٣٠ سنة	٤٤ شهر
٣١ سنة	٤٥ شهر
٣٢ سنة	٤٦ شهر
٣٣ سنة	٤٧ شهر
٣٤ سنة	٤٨ شهر
٣٥ سنة	٤٩ شهر
٣٦ سنة	٥٠ شهر
٣٧ سنة	٥١ شهر
٣٨ سنة فأكثر	٥٢ شهر

مادة (١٣ مكرر):

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (٢): يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٤/١ .

مادة (٣): ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

٥